

مؤتمر نزع السلاح

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ موجهة من البعثة الدائمة لزيمبابوي إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، تطلب فيها تعميم البيان الذي أدلى به سعادة السفير ت. موشايافانغو في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩ أثناء الجلسة العامة ١٥٠٤ لمؤتمر نزع السلاح، بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية زيمبابوي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف تحياتها إلى أمانة مؤتمر نزع السلاح، وتتشرف بأن تطلب إليها تعميم البيان المرفق الذي أدلى به سعادة السفير ت. موشايافانغو بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية زيمبابوي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه الفرصة لتعرب مجدداً عن فائق تقديرها لأمانة مؤتمر نزع السلاح.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-11279(A)



* 1 9 1 1 2 7 9 *

بيان سعادة السفير ت. موشايافانو، الممثل الدائم لجمهورية زيمبابوي: مؤتمر نزع السلاح: ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٩

شكراً، سيدي الرئيس.

يسر وفد بلدي أن يشارك في هذا النقاش، وينضم إلى غيره ممن تكلموا قبلنا في توجيه الشكر إليكم على مشروع برنامج العمل الذي وضعتموه أمام هذا المؤتمر. ويسرنا أن كان مشروع برنامج العمل المعروض علينا نتاجاً لمشاورات واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لما بذلتموه من جهود رائعة، أسفرت عن مشروع متوازن وشامل وطموح لعرضه على نظرنا.

السيد الرئيس،

يعتقد وفد بلدي أن مشروع برنامج العمل الذي أعدتموه وعممتموه يشكل أساساً جيداً لمداولاتنا. ونعتقد أن هذا المشروع يحدد الوتيرة المناسبة للرئاسات القادمة، بما في ذلك رئاسة دورة عام ٢٠٢٠. ويشعر وفد بلدي بالارتياح لأن مشروع برنامج العمل المعروض علينا هذا يقترح إنشاء أفرقة عاملة لجميع بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ذات الأولوية، وذلك بصورة كاملة تتضمن مقترحات بولايات من أجل إجراء المفاوضات، حتى نتمكن من استئناف العمل الموضوعي. ونسترسل في الحديث بإجراء دراسة أكثر تعمقاً لبرنامج العمل.

السيد الرئيس،

إن كوننا لا نزال نناقش برنامج العمل تحت الرئاسة الرابعة لهذه الدورة يشير بوضوح إلى الحاجة إلى بعض النهج المبتكرة بشأن الأسلوب الذي ينبغي لنا أن ننظم به عملنا في هذه الظروف غير العادية. وفي هذا الصدد، سوف أسهب بعض الشيء في الحديث عن مسائل إجرائية. يود وفد بلدي أن يوجه انتباه المؤتمر إلى المادة ٢٢ من النظام الداخلي التي تسمح لنا بالنظر، من بين أمور أخرى، في المسألة المهمة جداً المتعلقة بتنظيم أعمال هذا المؤتمر. تنص المادة ٢٢ على أنه: "يجوز للمؤتمر عقد جلسات غير رسمية، بحضور خبراء أو بدوئهم، للنظر حسب الاقتضاء في مسائل موضوعية وكذا في مسائل تتعلق بتنظيم أعماله."

ونظراً لضعف ما نحرزه، عاماً بعد عام، من تقدم بشق الأنفس، هذا إن وجد تقدم أصلاً، يعتقد وفد بلدي أنه ربما كان علينا أن نعتد برنامج عمل ذا أفق طويل الأجل، يتجاوز الانحصار الحالي في دورة واحدة. ويشير نظرنا في النظام الداخلي إلى أن النهج المتعدد السنوات ليس محظوراً. فالمادة ٢٨ تنص على أن: "يضع المؤتمر، في مستهل دورته السنوية، برنامجاً لعمله على أساس جدول أعماله، يشمل جدولاً زمنياً بأنشطته خلال تلك الدورة." ونعتقد أنه يمكن دائماً اعتماد برنامج عمل متعدد السنوات في دورة واحدة، وإعادة تأكيده في بداية الدورات اللاحقة. ونعتقد أن اعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات هذا لا يتطلب بذلك من مؤتمر نزع السلاح تعديل النظام الداخلي الحالي، ويظل لهذا الأفق الطويل الأجل الميزة المتفردة المتمثلة في تحرير المؤتمر من ثباته الدائم على برنامج عمل سنوي، والسماح للمؤتمر باستئناف العمل الموضوعي.

السيد الرئيس،

إن كوننا لا نزال نناقش اليوم برنامج العمل في منتصف دورة عام ٢٠١٩ ليوحي بأننا ربما كنا نحتاج إلى إلقاء نظرة أخرى على كيفية إعادة تنظيم عملنا، كما تنص على ذلك أصلاً المادة ٢٢ من النظام الداخلي.

ولذا، يود وفد بلدي أن يقدم إلى هذا المؤتمر مقترحاً رسمياً بإعادة تنظيم عملنا واعتماد برنامج عمل متعدد السنوات. ونعتقد أنه لا ينبغي لنا أن نستمر في الادعاء بأننا على اتفاق مع المادة ٢٧ من النظام الداخلي، في وقت نناقش فيه في الواقع برنامج العمل لا في بداية الدورة، بل نواصل القيام بذلك وقد شرفت الدورة على نهايتها. ويطلب النظام الداخلي أيضاً أن ندرج جدولاً لأنشطة مؤتمر نزع السلاح لهذه الدورة، وقد أصبنا في القيام بذلك فيما يتعلق بالهيئات الفرعية خلال دورة عام ٢٠١٨. والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا هو: ما هي الأنشطة المفيدة التي يمكننا تنفيذها بجدية في الوقت المتبقي من دورة عام ٢٠١٩، حتى لو قُيِّض للمؤتمر الاتفاق على برنامج عمل ينال ترحيبنا تحت رئاسة أي من زميلي الممثلين الدائمين لفنزويلا وفيت نام. أعتقد أننا بحاجة إلى التفكير بشكل جماعي وبمزيد من التعمق في هذه المسألة التنظيمية، وإلى النظر في اعتماد نهج متعدد السنوات إزاء برنامج العمل. وقد أبرز أحد الوفود أيضاً في الواقع فكرة ماثلة في جلستنا العامة الأخيرة التي عُقدت يوم الثلاثاء في وقت سابق من هذا الأسبوع. وحقيقة الأمر أنه، أيّاً كانت الطريقة التي ننظر بها إلى هذه المسألة، فإن مفاوضاتنا بشأن إعداد برنامج عمل محدد الأفق بسنة واحدة تكبل مؤتمر نزع السلاح وتعيد به عن طريق استئناف العمل الموضوعي. وإننا لنتفق مع الوفد الأسترالي على أنه ربما كان ينبغي أن يكون لمفاوضاتنا أفق أطول أجلاً، حتى تصبح مستدامة وتحقق نتائجها المرجوة.

السيد الرئيس،

إن مقترحنا بأفق طويل الأجل ومتعدد السنوات لبرنامج العمل مستمد أيضاً من الخبرة المكتسبة من دورة عام ٢٠١٨. ويتذكر الزملاء أننا توصلنا في بداية العام الماضي إلى اتفاق بشأن برنامج عمل تضمن إنشاء هيئات فرعية وإعداد جدول زمني مصاحب له من أجل أنشطة تلك الدورة. وبإلقاء نظرة إلى الوراء، يعتقد وفد بلدي أنه بعد العمل الجيد الذي أُنجِز في الهيئات الفرعية، كان ينبغي أن نكون قد أدرجنا في برنامج العمل لعام ٢٠١٨ عنصر التلقائية من حيث مواصلة الهيئات الفرعية مسيرة حياتها في الدورات اللاحقة. ويستند مقترحي إلى هذه الأنواع من التجارب في هذا المؤتمر. فإذا كان الأفق المحدد بسنة واحدة يكبل أعمال هذا المؤتمر، فإنه يتعين علينا نحن الأعضاء أن نكون عمليين وواقعيين في تنظيم عملنا. فلسنا، بطبيعة الحال، بغافلين عن حقيقة أن كل رئاسة ستتوخى ضخ أفكارها الخاصة في عمل المؤتمر.

وفي الختام، سيدي الرئيس،

لقد تفاوضنا للمرة الأخيرة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل ثلاثة وعشرين عاماً، مؤكدين حقيقة أن التحديات الحاسمة أمام هذا المؤتمر تستعصي على أي حل عاجل. ولذا، فإننا بحاجة إلى أن نكون مبدعين في نهجنا، وأن نكفل ترحيل التقدم المحرز في السنة الواحدة إلى الدورات اللاحقة. وبالفعل، كان يمكن ترحيل التقدم المحرز والنوايا الحسنة التي تحققت في الهيئات الفرعية والاستفادة منها خلال هذه الحالة الراهنة.

ووفد بلدي على استعداد للاشتراك مع مكتبكم ومع الأعضاء الآخرين، لزيادة تحسين
مقترحنا.

شكراً لكم.
